Rihan Journal for Scientific Publishing
مجلة ريحان للنشر العلمي
Issue 56, V.1 (2025)
ISSN:2709-2097
28-2-2025, PP 1:35
www.rjsp.org
العدد السادس والخمسون

اعتراضاتُ ابنِ الأنبَّارِي النَّحْويَّةِ والصَّرْفِيَّةِ على الكُوفِيين في كتابه: "أسْرارُ العَربيةِ" دِراسة وَصْفِيَّة تَحْلِيلِيَّة

The Conflicts of Ibn AlAmbari Grammatical for the Cofieen in his book (Asrar Al Arabia) descriptive "Analytical Study"

د. حَمْزَة آدم يُوسُف حَسَن
أُستاذ مُشارِك، كُلِيَّة التَّربيةِ، جامعةُ كردفانِ

Dr. Hamza Adam Yusif Husien
Associate Professor

الملخص

تناولت هذه الدراسة: اعتراضات ابن الأنباري النَّحوية والصَّرفية على الكوفيين في كتابه: "أسرار العربية" – دراسة وصفية تحليلية، وهدفت إلى بيان الأوجه والقضايا التي خالف فيها ابن الأنباري الكوفيين، والوقوف على آراء العلماء في تلك القضايا التي جرى فيها الاعتراض والترجيح بينها ارتكازاً على رأي ابن الأنباري وفقاً لموروثات اللغة، وتأتي أهمية هذه الدراسة من كونها تتجه إلى إبراز مكانة أحد العلماء الكبار الذين دافعوا عن النحو العربي وشادوا أركانه من خلال مؤلفاته التي أضحت قبلةً للباحثين وطلاب العلم، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت إلى جملة من النتائج منها: إنَّ معظم اعتراضات ابن الأنباري على الكوفيين كانت دقيقة ومعضدة بالحجج والأسانيد الصحيحة، وقد وافق جمهور النحويين في أغلب هذه الاعتراضات، وكان هذا سبباً لأرجحية آرائه في أكثر المسائل، إنَّ عدد المسائل التي اعترض فيها على الكوفيين تسعٌ وعشرون مسألة، لم يترجَّح رأي الكوفيين إلا في مسألتين فقط، بيَّنت الدراسة الكثير من صور الاعتراض عند ابن الأنباري، منها اعتراضه على أحكام نحوية من حيث الجواز أو المنع، أو اعتراضه على الجواز المطلق، كما اعترض على بعض اشتراطات الكوفيين، كشفت هذه الدراسة قدرة ابن الأنباري وسعة أفقه في توجيه آرائه، فهو لم يكن ناقلاً لآراء العلماء فقط؛ بل كان مرجِّحاً ومبيِّناً القاعدة النحوية على الوجه الذي ترتضيه اللغة ويقبله القياس.

كلمات مفتاحية: ابن الأنباري، الكوفيون، الرَّاجح، اعتراض

Abstract

This study tackled the conflicts Ibn Al Ambari grammatical for the Cofieen in his book (Asrar Al Arabia) descriptive analytical study. The study aims to explain the similar and issues that differentiate the Ibn Al Ambari Al cofieen and the ideas of scientists in this issues that he conflicts between them based on the idea of Ibn Al Ambari according to language inhere age .The significant of the study appear toward detect one of the scientist that defend to for Grammatical Arabic and build its corners through his authorities that for all researchers and the students . The study used the descriptive analytical method .The study reached many findings , some of them as the most effect of Ibn Al Ambari for the Cofieen it more accurate and accompanied with correct arguments and folk of grammatical agreed that in most conflicts and that is reason in the arguments in his ideas for most issues ..The effect of numbers of issues in that he conflicts the cofieen are twenty nine issues. And not agreed with them only in two issue .The study explain more picture of conflicts for the Ibn Al Ambari , some of them the conflict for the grammatical rules for banded or not and the conflict of gradual also conflict the cofieen conditionals .The study revealed that the ability of Ibn Al Ambari and his expansion of imaginary toward his ideas , he is not transferred to ideas of scientists only but he explained the grammatical rules according to the accepted for the language and also accepted by measures .

Key Word: Ibn AlAmbari- Al Cofiueen Alrajih – Ietrada

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير خلق الله سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد:

الاعتراض النحوي هو منهج يقوم على مقابلة الأدلة والأقوال بنظائرها وفقاً لموروثات اللغة ويرمي إلى بيان مقاصد الكلام على الوجه الصائب، وقد وجد الاعتراض اهتماماً كبيراً من العلماء قديماً وحديثاً، ومن العلماء الذين اشتهروا بهذا الفن – ابن الأنباري، فقد تميّزت مؤلفاته بكثرة الاعتراضات على السابقين والمعاصرين، وبخاصة جمهور الكوفيين، وربما يعود السبب للخلاف المذهبي وغيره، ولمَّا كان لكتابه: "أسرار العربية" من الأهمية العلمية العالية وشهرته بهذا الصنيع؛ لذا جاءت هذه الدراسة الموسومة بـــ"اعتراضات ابن الأنباري النحوية والصرفية على الكوفيين في كتابه: "أسرار العربية" – دراسة وصفية تحليلية"، للوقوف على مجمل القضايا التي دار فيها الاعتراض.

سبب اختيار الموضوع

يكمن اختيار هذا الموضوع في رغبة الدارس لبيان طريقة وأسلوب ابن الأنباري في اعتراضاته على الكوفيين، والوقوف على جهوده بوصفه عالماً من علماء النحو، دافع عن النحو العربي وحفظ له التاريخ مكانته التي ارتكزت على أسس يحكمها الاجتهاد وبراهين اللغة، فمثل هذه الدراسات بالإضافة إلى قيمتها العلمية؛ فيها قدر من التعمق في المسائل النحوية وإثراء الدرس النحوي.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى الآتي:

1/ بيان الأوجه والآراء التي خالف فيها ابن الأنباري الكوفيين.

2/ إبراز مكانة هذا العالم وقيمة كتابه.

3/ الوقوف على آراء العلماء في تلك القضايا التي جرى فيها الاعتراض والترجيح بينها ارتكازاً على رأي ابن الأنباري ووفقاً للإرث النحوي الممتد.

أسئلة الدراسة: ستجيب هذه الدراسة على الآتي:

– هل الطريقة التي درج عليها ابن الأنباري في كتابه "أسرار العربية" تُعدُّ منهجاً من مناهج الاعتراض؟

– هل ما جاء من اعتراضات في كتابه "أسرار العربية" تحكمه أسس وقواعد الاحتجاج المعروفة التي لا تتصادم مع أركان وشروط الاحتجاج؟ وهل فيها مقابلة بين الأقوال ونظائرها من موروثات اللغة؟

الدراسات السابقة

هنالك دراسات كثيرة تطرقت للاعتراضات النحوية، منها: دراسة بعنوان: الاعتراض النحوي عند ابن مالك واجتهاداته، للمؤلف: د. ناصر محمد عبد الله خميشان، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، دار الكتب الوطنية، ط1، 2009م – 1430هـ، وأيضاً هنالك دراسة بعنوان: اعتراضات ابن مالك على الزمخشري، للدارس عادل فتحي رياض، دار البصائر، القاهرة، 2006م، وغيرها، وقد استفدت منها في طريقة وعرض الآراء ومناقشتها.

منهج الدراسة

المنهج المتبع في هذه الدراسة هو الوصفي التحليلي، وذلك بتتبع اعتراضات ابن الأنباري على الكوفيين مع نقل كلام الكوفيين، ثم رأي ابن الأنباري، وعرض الآراء المتعلقة بالمسألة ومناقشتها والترجيح بين هذه الآراء، ثم قفوت الدراسة بخاتمة احتوت على أهم النتائج التي تمّ التوصل إليها.

محتوى الدارسة: تشتمل الدراسة على الآتي:

تمهيد: وفيه تعريف بابن الأنباري وبالاعتراض، ثم عرض المسائل التي جرى فيها الاعتراض حسب التسلسل الموجود في الكتاب.

تمهيد

(أ) التعريف بابن الأنباري

هو أبو البركات عبد الرحمن بن أبي الوفاء بن عبيد الله أبي سعيد الأنباري، ولقبه "كمال الدين"، ينتسب إلى الأنبار وهي بلدة قديمة على الفرات بينها وبين بغداد عشرة فراسخ[1].

وُلد في شهر ربيع الآخر سنة ثلاث عشرة وخمسمائة، سكن بغداد من صباه حتى مماته، وتفقّه في مذهب الإمام الشافعي، وأخذ النحو عن ابن الشجري (هبة الله بن علي)، واللغة عن أبو الحسن الجواليقي (موهوب بن أحمد بن محمد)، والفقه عن ابن الرزاز (سعيد بن محمد بن عمر)، هؤلاء الثلاثة هم أبرز شيوخه، وتبحر في علم الأدب، واشتغل عليه خلقٌ كثير، وصاروا علماء[2].

عُرِف ابن الأنباري بالزهد والتقشف، فكان يعتزل الناس في بيته مشتغلاً بالعلم والعبادة، قال عنه السيوطي: (وكان إماماً صدوقاً فقيهاً مناظراً غزير العلم ورعاً زاهداً عابداً تقياً عفيفاً لا يقبل من أحدٍ شيئاً، خشن العيش والمأكل، لم يتلّبس من الدنيا بشيء)[3]، توفى ليلة الجمعة تاسع شعبان سنة سبع وسبعين وخمسمائة ببغداد، ودُفن بباب أبرز بتربة الشيخ أبي إسحق الشيرازي[4].

وقد خلَّف ابن الأنباري بالإضافة إلى سيرته الحسنة؛ عدداً من المصنفات منها[5]: أسرار العربية، الإغراب في جدل الإعراب، الوجيز في التصريف، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، منثور الفوائد، لمع الأدلة في أصول النحو، شرح ديوان المتنبئ، شرح الحماسة، وغيرها.

(ب) تعريف الاعتراض وأركانه

الاعتراض في اللغة: مصدر الفعل (اعترض) ومادته (عرض)، وهو المنع والرد والحيلولة، والأصل فيه أنَّ الطريق إذا اعترض فيه بناء أو غيره من جبل أو خشبة منع السالكين من سلوكه[6]، ومنه قوله تعالى: **(وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِّأَيْمَانِكُمْ أَن تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا)**[7]، أي: لا تجعلوا الله مانعاً يعترض بينكم وبين ما يقربكم إليه، واعترض له: منعه، واعترض عليه: أنكر قوله أو فعله[8].

الاعتراض في الاصطلاح: هو كل كلام أدخل فيه لفظ مفرد أو مركب لو أسقط لبقي الأول على حاله[9]، أو هو مقابلة الخصم في دعواه، ويُسمى الأول سابق والثاني لاحق[10].

وهو رد الكلام وإقامة الدليل على ما يقابله، ويكون الاعتراض من قبيل التوضيح حيناً والترجيح حيناً آخر[11].

أركان الاعتراض

يقوم الاعتراض على الأركان الآتية[12]:

1 – المعترِض: ويُشترط فيه أن يكون عالماً باللغة العربية وأصولها وفروعها ولهجات العرب ومذاهب العلماء وكيفية الاستدلال.

2 – المُعترَض عليه: وهو صاحب الرأي الأول وقد يكون فرداً أو جماعةً أو مذهباً نحوياً، وربما ذهب الجدل إلى افتراض آراء لم يقل بها أحد بهدف بسط الأدلة وبيان المقدرة العلمية وغيره.

3 – الرأي والمسألة: وهي قضية الخلاف ومادته، ولها طرفان: سابق ولاحق، ويُشترط في الرأي اللاحق أن يكون موضوعياً مُدعّماً بالأدلة والحجج.

4 – الأسلوب: وهو القالب الذي يقوم فيه الاعتراض، وله أثره في قبول الآراء ومناقشتها بهدف الإفادة والإفهام، بشرط ألَّا يخرج من الاعتدال في التعبير.

المسألة الأولى: في تسمية الاسم اسماً

ذهب الكوفيون إلى أنَّ الاسم سُمِيّ اسماً لأنَّه سمةٌ على المُسمَّى يُعرف بها، أي: علامة، والأصل فيه: وِسْمٌ حُذفت الواو وعُوض عنها الهمزة، فصار اسماً على وزن (أعْلٌ).

يرى ابن الأنباري أنَّ ما ذهب إليه الكوفيون فاسد، لأنَّه لو كان مأخوذٌ من السِّمة لوجب أن تقول: وسيم، كما تقول في تصغير عدة وُعَيدة، فهو إذن من السُّمو، كما أنّك تقول في تكسيره أسماء، ولو كان مأخوذ من السِّمة لقلت: (أوسام)، كما تقول: أسميته وليس سميته، ولذلك دلّ على أنّه من السُّمو وليس من السِّمة، وقد حذفوا الواو التي هي اللام وعوّضوا الهمزة في أوّله، فقالوا: اسم، فدلَّ على أنَّه مشتق من السُّمو وليس السِّمة[13].

المناقشة والترجيح: أجمع النحاة على أنَّ الاسم سُمِيّ اسماً لأنَّه سما على مُسمَّاه فأوضحه وعلا على ما تحته من معناه، وسُمِيَّ لأنَّ الاسم يُخبر عنه ولا يُخبر به بخلاف الفعل والحرف، فهو يسمو على الفعل والحرف، أي: يرتفع[14]، وقال عبد القاهر الجرجاني: "الاسم ما جاز الإخبار عنه والدليل على ذلك من وجهين[15]: أحدهما: أنَّه مطرد ومنعكس وهذا إمارة وصحة الحد، والثاني: أنَّ الفعل لا يصلح الإخبار عنه والحرف لا حظّ له في الإخبار، وقال آخرون: أنَّ الاسم لفظ دلَّ على معنى مفرد غير مقترن بزمان مُحصَّل[16].

وذكر العكبري: أنَّ الاسم مشتق من السَّمو، والمحذوف لامه، وهو مطابق للمعنى، فكان المحذوف الواو كسائر المواضع[17]، وأشار سيبويه إلى هذا المعنى ذاكراً أنَّ الاسم أعلى من صاحبيه إذا كان يُخبر به وعنه، وليس كذلك صاحباه، فقد سما عليهما، لأنَّه ينّوه بالمُسمّى ويرفعه للأذهان بعد خفائه وهو معنى السُّمو[18].

والذي يترَّجح هنا هو قول ابن الأنباري لاتساقه مع آراء وحجج النحاة، وقد ضعَّف رأي الكوفيين لعدم شهرته واطراده.

المسألة الثانية: إعراب الفعل المضارع وبناؤه

زعم الكوفيون أنَّ العلة الموجبة لرفع الفعل المضارع هي وجود الزوائد في أوله، وهذا قول الكسائي، بينما ذهب الفرّاء إلى أنَّه يرتفع لسلامته من العوامل الناصبة والجازمة، ووصف ابن الأنباري القولين بالفساد والضعف، وذلك لأنَّه لو كان يرتفع بالزوائد لما جاز نصب الفعل ولا جزمه مع وجودها، لجهة أنَّ عامل النصب والجزم لا يدخل على عامل الرفع، فلما وجب نصبه بدخول الناصب وجزمه بدخول الجوازم دلَّ على أنَّ الزائد ليس هو العامل، أمَّا كونه مرتفعاً لسلامته من العوامل؛ فذلك يؤدي أن يكون النصب والجزم قبل الرفع، ولاشك أنَّ الرفع قبل النصب والجزم[19].

المناقشة والترجيح: يرتفع الفعل المضارع بقيامه مقام الاسم، وهو عامل معنوي لا لفظي، فأشبه الابتداء لأنَّ الابتداء يوجب الرفع[20]، وقال السيوطي: (أمَّا مسألة لزوم الضم لعدم الناصب والجازم إذ لا يدخلان عليه لأنَّ النواصب وبعض الجوازم للاستقبال، وهم لا يجمعون حرفين لمعنى وبعضها للمضي، فلا يجامع التنفيس الذي هو للاستقبال)[21]، ففي قولك: سيقوم زيدٌ وقد يقومُ زيدٌ، رُفع الفعل لأنَّه صار مع (قد والسين) كالشيء الواحد، فوقع الفعل مع الحرف موقع الاسم، والدليل على أنَّهما كالجزء من الفعل قولك: لقد يقومُ زيدٌ ولسوف يقومُ زيدٌ، ولا التأكيد لا يفصل بينها وبين الفعل المؤكد بشيء[22]. وفي السياق نفسه ذكر ابن عصفور أنه ارتفع لوقوعه محل الاسم، ويعني أنَّ الفعل المضارع إذا وقع في موضع يجوز لك إزالته منه وجعل اسمٍ بدله كان مرفوعاً، فإذا قلت: زيدٌ يقوم، جاز أن تقول: زيدٌ قائمٌ، وهذا أسطع دليل على سوغه؛ فمهما ساغ وقوع الاسم موقعه كان

مرفوعاً[23]، وذهب ابن مالك وابن عقيل إلى رأي الكوفيين، وهو أنَّ تجرد الفعل من عاملي النصب والجزم يكون سبباً لرفعه، ورُدَّ قولهما بأنَّه لا يرتفع بعد النواصب والجوازم لأنَّه لا يسوغ وقوع الاسم بعدها[24]. كما رُدَّ قول الكوفيين بأنَّ التعرّي عن عوامل الأسماء المبتدآت، وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال، فإذا دخل عليه ناصب نصبه، وإن دخل عليه جازم جزمه[25].

ويظهر ممَّا سبق أرجحية رأي ابن الأنباري استناداً إلى آراء العلماء.

المسألة الثالثة: إعراب الأسماء الستة بالحروف

في هذه الأسماء الواو علامة للرفع والألف علامة للنصب والياء علامة للجر، وذهب الكوفيون إلى الواو والضمة قبلها علامة للرفع، والألف والفتحة قبلها علامة للنصب، والياء والكسرة قبلها علامة للجر، وقد أنكر ابن الأنباري هذا الرأي ووصفه بالفساد، لأنَّهم بهذا جعلوا هذه الأسماء معربة من مكانين، لأنَّ الإعراب إنَّما يدخل الكلام لمعنًى وهو إزالة اللبس والفصل والفرق بين المعاني المختلفة بعضها من بعض، من الفاعلية والمفعولية وغيره، وهذا المعنى يحصل بإعراب واحد، فلا حاجة إلى الجمع بين إعرابين في كلمة واحدة، لأنَّ أحدهما يقوم مقام الآخر[26].

المناقشة والترجيح: تعددت الآراء في مسألة إعراب الأسماء الستة وعلامات إعرابها، ولعلَّ أشهر هذه الآراء ما ذكره ابن مالك: وتنوب الواو عن الضمة والألف عن الفتحة والياء عن الكسرة، وقال في الألفية[27]:

وارفع بواوٍ وانصبَّن بالألف * واجرُر بياءٍ ما من الأسما أصف

وظاهر كلامه أنَّه جعل إعراب هذه الأسماء بهذه الحروف على سبيل النيابة عن الحركات، لأنَّ الإعراب إنّما جاء لبيان مقتضى العامل، فلا فائدة من جعل مقدرٍ متنازعٍ فيه دليلاً، وإلغاء ظاهرٍ وافٍ بالدلالة المطلوبة[28].

وقد ضعَّف ابن مالك كون هذه الأسماء معربة بالحركات والحروف معاً، فإذا قلت: هذا أخوك، فهو مرفوع، والواو علامة الرفع وكذلك الضمة التي قبلها وذلك لمخالفته النظائر من جهتين: الأولى: التباس حركة الإعراب بالحركة المستحقة للكلمة، والثاني: أنَّ فيه نسبة دلالة واحدة إلى شيئين[29].

وذكر ابن عقيل: المشهور أنَّها معربة بالحروف، وهذه الحروف نائبة عن الحركات، قال: "والصحيح أنَّها معربة بحركات مقدرة على هذه الحروف، ولكنَّها معربة من مكان واحد فإذا قلت: جاء أبوك: فأبوك: فاعل مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل، فالأول مذهب البصريين"[30]، ومال إليه ابن هشام الأنصاري الذي لم يتعرَّض لتقدير الحركات على هذه الحروف إلَّا في حالة الإضافة[31]، والثاني هو رأي سيبويه[32].

وبهذا يترجَّح رأي ابن الأنباري لاتساقه مع كلام العرب وقياسهم، فليس في كلامهم معرّبٌ له إعرابان.

المسألة الرابعة: رافع المبتدأ

ذهب الكوفيون إلى أنَّ المبتدأ يرتفع بالخبر، وأنَّهما يترافعان، فكل واحد منهما يرفع الآخر، وقد اعترض ابن الأنباري على رأي الكوفيين ووصفه بالفساد، قائلاً: (والصحيح أن يُقال: إن الابتداء هو العامل في الخبر بواسطة المبتدأ، لأنَّه لا ينفك عنه، ورتبته ألا يقع إلا بعده، فالابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ لا به، فالعامل في الخبر هو الابتداء وحده.

أمَّا كونهما يرافعان؛ فذلك يؤدي إلى مُحال لأنَّ العامل سبيله أن يُقدر قبل المعمول، وإذا قلنا أنّهما يترافعان وجب أن يكون كلّ واحد منهما قبل الآخر، وذلك مُحال، وما يؤدي إلى المُحال محالٌ، وأيضاً أنَّ العامل في الشيء ما دام موجوداً لا يدخل عليه عامل غيره، لأنَّ عامل لا يدخل على عامل، فلما جاز أن يُقال: كان زيدٌ أخاك وإن زيداً أخوك، بطل أن يكون أحدهما عاملاً في الآخر)[33].

المناقشة والترجيح: يرى السهيلي أنَّ الرافع للمبتدأ كونه مخبراً عنه، لأنَّ كل مخبرٍ عن مقدم في الرتبة فاستحق من الحركات أثقلها[34]، وذهب ابن عصفور إلى أنَّه ارتفع لتعريه من العوامل اللفظية، لأنَّ التعرّي ثبّت الرفع له، بشرط أن يكون الاسم المُعرَّى قد رُكب من وجهٍ ما، وذلك لأنَّ سيبويه حكى أنَّهم يقولون: واحدٌ واثنان وأربعة[35].

وعند جمهور البصريين أنَّه مرفوع بالابتداء، والخبر مرفوع بالمبتدأ، والعامل فيه معنوي وهو تجرده من العوامل اللفظية غير الزائدة، وقال ابن عقيل: وأعدل هذه المذاهب هو مذهب سيبويه، أي: أنَّه مرفوع بالابتداء، وهو الأول، وهذا الخلاف ممَّا لا طائل منه[36].

وعلى ضوء ما تقدم يمكن القول أنَّ المبتدأ يرتفع بعامل معنوي وهو الابتداء، فمتى ما وقع الاسم في أوَّل الكلام على وجه الأصالة وهو التجرد من العوامل اللفظية؛ ساغ له الارتفاع، أمَّا كون المبتدأ والخبر يترافعان، فهذا ما ضعَّفه البصريون وتابعهم ابن الأنباري بحجة أنَّ العامل لا يدخل عليه عامل آخر.

المسألة الخامسة: تقديم خبر المبتدأ عليه

ذهب الكوفيون إلى عدم جواز تقديم خبر المبتدأ عليه، لأنَّ التقديم يؤدي إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهره، وقد ضعَّف ابن الأنباري هذا الرأي ووصفه بالفاسد، ثم عرض الدليل الذي احتج به فقال: "وأنَّه وإن كان مقدماً لفظاً إلَّا أنَّه مؤخراً تقديراً، ولذا جاز، مثل قوله تعالى: **(فَأَوْجَسَ فِي**

نَفْسِهِ خِيفَةً مُّوسَىٰ)[37]، فالهاء في نفسه: ضمير موسى، وإن كان في اللفظ مقدماً على موسى، إلَّا أنَّه لما كان (موسى) مقدماً في التقدير، والضمير في تقدير التأخير، كان ذلك جائزاً"[38].

المناقشة والترجيح: جوَّز كثيرٌ من النحاة تقديم الخبر، فعند الزجاجي جاز ذلك في الإفراد والتثنية والجمع[39]، ومنعه ابن عصفور لأنَّ فيه جعل المبتدأ النكرة والخبر المعرفة، إذ لا يجوز ذلك إلَّا في ضرورة الشعر[40]، ومنهم من أجازه برفع (قائم) في قوله: قائمٌ زيدٌ، بالابتداء، و(زيد) بفعله ويسد مسد الخبر، فتقول في التثنية: قائمٌ الزيدان، وفي الجمع: قائمٌ الزيدون، فتوحّده لأنَّه جرى مجرى الفعل المقدم[41].

وذهب الأشموني إلى جوازه إذا لم يحصل مانع أو عارض وهو تساوي المبتدأ والخبر في التعريف والتنكير أو عدم وجود قرينة[42]، كما ذهب السهيلي إلى أن جوازه أيضاً وذكر أنَّ الخليل منع تقديم الخبر[43]، رغم وروده في القرآن الكريم مثل قوله تعالى: **(وَآيَةٌ لَّهُمُ اللَّيْلُ)**[44]، وفي قولك: قائمٌ زيدٌ، إذا أردت أن تجعل (قائمٌ) المبتدأ، و(زيدٌ) خبره أو فاعله، أمَّا إذا جعلت (قائمٌ) خبراً مقدماً على نية التأخير، فلا يمتنع[45].

ولعلَّ التقديم المقصود عند الخليل هنا هو للخبر المحض المجرد من المعاني مثل: المدح والذم والترحم والتعظيم وغير ذلك، لأنَّ هذه المعاني إذا دخلت الكلام، حسنت تأخير المبتدأ لأنَّه بسببها قد صار مفعولاً في المعنى، فإذا قلت: حسنٌ زيدٌ، فإنَّ المعنى: استحسن زيداً، وفي قولك: مسيءٌ عمرو: فالمعنى: أذم عمراً، أمَّا إذا تجرد الخبر من هذه القرائن كلها مثل قولك: قائمٌ عمرٌو، فيقبح تقديمه عند الخليل[46]. وحكى سيبويه قولهم: قائمٌ أنا، وليس أنا مبتدأ وإنّما هو تأكيد للمضمر في (قائم) لأنّ في قائم خبر ابتداء محذوف تقديره: ما أنت؟ فقال: قائم، ثم أكّد بقوله: أنا، ولا يمنع الخليل مثل هذا، وعلى هذا يجوز: (قائمٌ زيدٌ)[47].

ويبدو أنَّ رأي ابن الأنباري هو الراجح استناداً إلى قول الخليل وسيبويه والزجاجي.

المسألة السادسة: تقديم الظرف على المبتدأ

ذهب الكوفيون إلى أنَّ المبتدأ يرتفع بالظرف ويخرج عن كونه مبتدأً، نحو: عندك زيدٌ وأمامك زيدٌ، لأنَّ الأصل فيه: حلَّ عندك وحلَّ أمامك زيدٌ، فحُذف الفعل، فارتفع الاسم به كما يرتفع بالفعل، وقد خطَّأ ابن الأنباري هذا الرأي لأنَّ المبتدأ لا يخرج عن كونه مبتدأً بتقديم الظرف، فتقديم الظرف لا يدل على تقديم الفعل؛ لأنَّ الظرف معمول الفعل والفعل هو الخبر، كما أنَّ تقديم معمول الخبر لا يدل على أنَّ الأصل في الخبر التقديم، وعليه فـــ(زيدٌ) يرتفع بالابتداء، وليس بالظرف، ولو كان مقدماً على (زيد) لوجب أن لا يُلغى[48].

المناقشة والترجيح: أجمع النحاة على تقديم شبه الجملة إذا كان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً، كما لو كان الخبر له صدر الكلام، وإليه أشار ابن مالك بقوله[49]:

ونحو عندي درهمٌ ولي وطرٌ * مُلتزمٌ فيه تقدُّم الخبر

وذهب السيوطي أيضاً إلى جواز ذلك، لأنَّه مصحح للابتداء بالنكرة، ولا يدل ذلك على أنَّ المبتدأ المتأخر ملغيٌّ[50]، وقد أجازه ابن هشام الأنصاري، وذكر أنَّ تأخير الخبر هنا يُوقع في لبس ظاهر[51]، ووافقه ابن عصفور، وأشار إلى أنَّ هذا ما يلزم فيه تأخير الخبر[52].

والذي يترجَّح هو قول ابن الأنباري؛ لأنَّ تقدم الظرف لا يلغي المبتدأ كما أنَّ المبتدأ لا يرتفع بالظرف، ولكنَّه يرتفع بعاملٍ معنوي، وهو الابتداء.

المسألة السابعة: الضمير الراجع من خبر المبتدأ أو المفرد

يرى الكوفيون أنَّ في خبر المبتدأ ضمير يرجع للمبتدأ في قولك: زيدٌ أخوك، وقد أنكر ابن الأنباري ذلك وعدَّه ليس بصحيح، لأنَّ هذه أسماء محضة، والأسماء المحضة لا تتضمن الضمائر[53].

المناقشة والترجيح: يأتي خبر المبتدأ المفرد على ضربين: اسماً غير صفة، والآخر صفة، ففي مثل: زيدٌ أخوك وعمرٌو غلامك، ليس فيهما شيءٌ يرجع إلى المبتدأ[54]، وقد ذهب طائفة من النحويين إلى ذلك، وساقوا حججاً وأدلةً، فعند ابن عقيل: لا يُوجد ضمير يعود على المبتدأ، بدليل لو قدمته فقلت: أخوك زيدٌ، لكان المقدم هو المبتدأ، وأنت تريد أن يكون خبراً من غير دليل يدلُّ عليه[55]، ويرى ابن هشام الأنصاري أنَّ الخبر الجامد لا يتحمل الضمير المبتدأ ولا يرفع ضميراً بارزاً ولا اسماً ظاهراً بعده نحو: هذا زيدٌ، إلا إذا أُوّل بمصدر نحو: زيدٌ أسدٌ، أو لمشتق فيتحمَّل ضميره نحو: زيدٌ قائمٌ[56]، وإليه مال الأشموني محتَّجاً بقول الناظم:

والخبرُ المفردُ الجامد منه فارغٌ * وإن يشتق فهو ذو ضميرٍ مستكن

فالخبر المفرد فارغ من ضمير المبتدأ، إلّا أن يكون مشتقاً؛ ففيه ضمير يرجع إلى المبتدأ، كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل، وأمَّا أسماء الآلة والزمان والمكان، فليست مشتقة بالمعنى المذكور، فهي من الجوامد[57].

ومن المشتق أيضاً ما أُوّل به نحو: زيدٌ أسدٌ، أي: شجاع، وعمرٌو تميميٌّ، أي: منتسب إلى بني تميم، وبكرٌ ذو مال، أي: صاحبُ مال، ففي هذه الأخبار ضمير المبتدأ[58].

وهنا يُقدَّم رأي ابن الأنباري لأرجحيته ارتكازاً على آراء العلماء.

المسألة الثامنة: نعم وبئس، هل هما اسمان أم فعلان

نعم وبئس هما فعلان ماضيان من ثلاثة أوجه: أولها: أنَّ الضمير متصل بهما نحو: نعما رجلين ونعموا رجالاً، كما في قاما وقاموا، الثاني: اتصالهما بتاء التأنيث نحو: نعمت المرأة كما في قامت، الثالث: أنَّهما مبنيان على الفتح كالأفعال الماضية[59]، وزعم الكوفيون أنَّهما اسمان لدخول حرف الجر عليهما، نحو قول بعض العرب: (والله ما هي بنعمت الولد، نصرها بُكاء وبرَّها سرقة)، وقول بعضهم: (نعم السيرُ على بئس العير)، كما أنّهما يدخل عليهما حرف النداء نحو: يا نعم المولى ونعم النصير، وأيضاً لا يقترن بهما الزمان فلا تقول: نعم الرجل أمس، كما يدلّ على ذلك عدم تصرفهما ومجيئهما على صيغة (فعيل) نحو قول العرب: نعيم الرجلُ زيدٌ، وليس من أمثلة الأفعال شيءٌ على صيغة (فعيل)[60]، وقد اعترض ابن الأنباري على ما جاء عن الكوفيين ووصفه بالفساد، لأنَّ الجرَّ قد تدخل على سبيل الحكاية في ما هو فعل في الحقيقة، ثمَّ استدل لتأكيد رأيه بقول الشاعر[61]:

واللهِ ما ليلى بنامَ صاحبُه * ولا مُخالطِ اللّيان جانِبُه

ولا خلاف أنَّ (نام) فعل ماضٍ وليس اسم، أمَّا قولهم: والله ما هي بنعم المولودة، فتقديره: والله ما هي بمولودة يُقال فيها: نعم المولودة، والتقدير في قول الشاعر: والله ما ليلى بليل مقول فيها نام صاحبه، فحذفوا الموصوف وأقاموا الصفة مقامه، أمَّا كون حرف النداء يدخل عليها: فالنداء هنا محذوف للعلم به والتقدير: يا الله نعم المولى ونعم النصير أنت، وفي مسألة عدم اقتران الزمان بهما؛ لأنَّهما موضوعان لغاية المدح والذم، ودلالتهما على الزمان مقصورة على الآن وليس المستقبل أو الماضي، وفي قول العرب: نعيم الرجل، فهذا شاذ، وربما فيه إتباع الكسرة، فكلّ ذلك دلّ على أنَّهما ليسا باسمين[62].

المناقشة والترجيح: يرى ابن عصفور أنَّ نعم وبئس اسمان غير متصرفين[63]، ووافقه ابن هشام الأنصاري، فبعد أن ذكر حجج الكوفيين قال: ولو صحَّ ما ذهبوا إليه من تركيبها نعم الرجل زيدٌ، لجعل نعم وفاعلها اسماً واحداً، نعم الرجلُ: مبتدأ وزيدٌ: خبره، ولجاز أن يُخبر عنه بما يشاء من الأخبار، فتقول: نعم الرجلُ قائمٌ ونعم الرجلُ مسافرٌ، ولصحَّ أن يقع اسماً للنواسخ فتقول: كان نعم الرجلُ غائباً، كما في شأن المبتدأ، قال: وأصحَّ المذاهب: أنَّ نعم وبئس فعلان[64]، وما عليه جمهور النحويين أنَّهما فعلان بدليل دخول تاء التأنيث الساكنة عليهما نحو: نعمت المرأةُ هندٌ وبئست المرأةُ دعدٌ[65].

وقال الزجاجي: (أعلم أنَّ نعم للمحمدة والثناء وبئس للذم، وهما فعلان ماضيان ضعيفان غير متصرفين ولا يعملان من المعارف إلَّا ما عُرِّف بالألف واللام، أو ما أُضيف إلى ما عُرِّف بالألف

واللام الدالين على الجنس خاصة، وذاك قولك: نعم الرجلُ زيدٌ)[66]، ووافق ابن عقيل ابن الأنباري في أنَّ المجرور بالحرف لا هو نعم ولا بئس في قولهم: نعم السيرُ على بئس العير، والتقدير فيه: نعم السيرُ على غير مقول فيه: بئس العيرُ، فحذف الموصوف والصفة وأُقيم المعمول مقامهما مع بقاء نعم وبئس على فعليتهما[67]، وبهذا فإنَّ الراجح هو رأي ابن الأنباري بناءً على رأي أكثر العلماء، لأنَّ المشهور في كتب النحو أنَّهما فعلان[68]. [1]

المسألة التاسعة: فعل التعجب في (ما أحسن زيداً)

اختلف النحاة في (أحسن) في جملة التعجب هل هي فعل أم اسم، فذهب الكوفيون إلى أنَّه اسم، وذلك لعدم صرفه وعدم الصرف من خواص الأسماء، كما استدلوا بدخول التصغير عليه وأنَّه يصحُّ كما يصح الاسم نحو: ما أقومه وما أبيعه، نحو: هذا أقوم منك وأبيع منك، ولوكان فعلاً لوجب أن يعتل كالفعل نحو: أقام وأباع، نحو: أباع الشيء إذا عرضه للبيع، فلما لم يحصل له كل ذلك دلَّ على الاسمية[69]، وقد اعترض ابن الأنباري على أدلة الكوفيين وردّ عليهم بفساد وخطل الرأي، فقد جعلوا للتعجب هذه الصيغة التي تدل عليه وأنّه متضمنٌ معنًى ليس في أصله، وعدم تصرّفه لأنَّ الفعل المضارع يصلح للحال والاستقبال والتعجب يكون للموجود في الحال أو فيما مضى، أمّا عدم تصغيره، فالمراد بالتصغير تصغير المصدر وليس الفعل، كما أنَّ التصحيح لا يدل على كونه اسماً، فـــ(أفعِل به) جاء في التعجب مصححاً مع كونه اسماً نحو: أقوم به وأبيع به[70]، فكما أنَّ التصحيح في (أفعل به) لا يخرجه عن كونه فعلاً؛ فكذلك التصحيح في (ما أفْعله) لا يخرجه عن كونه فعلاً[71].

المناقشة والترجيح: المشهور عند جمهور النحاة أنَّ : ما أحسن زيداً، أحسن: فعل ماضٍ فاعله ضمير مستتر عائد على (ما)، وزيداً: مفعول أحسن، والجملة خبر عن (ما)، والتقدير: شيءٌ ما أحسنَ زيداً، أي: جعله حسناً[72]. وقال البصريون: فعل، للزومه مع (ياء) المتكلِّم (نون الوقاية) نحو: ما أفقرني إلى رحمة الله تعالى، أمَّا ما احتجوا به في قولهم: ما أُحَيسِنَه، واستدلوا بقول الشاعر[73]:

يا ما أمَيلح غِزلانا شدنّ لنا * من هَؤليّائِكُنَّ الضَّالِ والسَّمرِ

بأنَّه جاء مصغراً وأنَّ التصغير من خصائص الأسماء، فهذا الذي احتجوا به بيتٌ مفردٌ شاذ[74].

وما جاء من صيغ وتأويلات على شاكلة ما احتج به الكوفيون على اسمية (أفعل)؛ قد يقل نظيره أو يكثر، فالذي تكثر نظائره في الوجود لا يستعظم، والذي جاء من ذلك: ما أفقره وما أتقاه وما أقومه من (استقام)، فهذا يُحفظ ولا يُقاس، لأنَّ المزيد على وزن (أفعل)، لم يجز التعجب منه[75]. وأنكر

[1]

ابن عصفور ما ذهب إليه الكوفيون في قياس (أفعل) على الاسم من جهة التصغير أو عدم التصرف، قال: فذلك لا حجة فيه لأنَّهم أرادوا تصغير (ما) التي هي سبب التعجب فصغرّت الفعل، ومثل ذلك قولهم: قامت هند، فألحقت الفعل علامة التأنيث، والمراد الفاعلة، أمّا عدم التصرّف وأنَّه لا مصدر له؛ فقد وُجد من الأفعال ما هو على هذه الصفة كـ(عسى)[76]، وفي منحًى ذي صلة ردّ السيوطي قول الكوفيين في كون (ما أفعل) اسماً لعدم تصرّفه ولتصغيره ولصحة عينه في قولهم: ما أُحَيْسنه، ذاكراً أنَّ امتناع التصرّف لكونه غير محتاج إليه لزومه طريقة واحدة، وبأنَّ تصغيره وصحة عينه لشبهه بأفعل التفضيل[77]، فيدل على الفعلية بناؤه على الفتح ونصبه للمفعول الصريح ولزوم (نون) الوقاية مع الياء[78]. ومن هنا نتبيَّن أرجحية رأي ابن الأنباري لاتفاقه مع رأي جمهور العلماء.

المسألة العاشرة: إعمال (ما)

(ما) تعمل على ليس في لغة أهل الحجاز كما في قوله تعالى: **(مَا هَٰذَا بَشَرًا)**[79]، وقد مال إلى هذا الرأي كثير من النحاة، أمَّا الكوفيون فذهبوا إلى أنَّ الخبر في الآية منصوب بحذف حرف الجر، وقد وصف ابن الأنباري رأيهم بالفساد، لأنَّ حذف حرف الجر لا يوجب النصب، ففي قولنا: بحسبك زيد وما جاءني من أحد، لو حذفنا حرف الجر لقلنا: حسبك زيدٌ وما جاءني أحدٌ، بالرفع، فهذا أسطع دليل على أنَّ حذف حرف الجر لا يوجب النصب[80].

المناقشة والترجيح: ذكر المرادي أنَّ (ما) الحجازية ترفع الاسم وتنصب الخبر بشروط: الأول: أن يتأخر الخبر، فلو تقدّم بطل عملها، وأجاز بعضهم نصب الخبر المقدم على الاسم، وقال الجرمي: أنَّها لغة وحكى: ما مسيئاً من أعتب، ونسبه ابن مالك إلى سيبويه، وفي نسبته إليه نظر لأنَّ سيبويه إنَّما حكاه عن غيره قال: وإذا قلت: ما منطلقٌ عبدُ الله وما مسيءٌ من أعتب؛ رفعت ولا يجوز أن يكون مقدماً مثله مؤخراً، كما أنَّه لا يجوز أن تقول: إنَّ أخوك عبد الله؛ على حد قولك: إنَّ عبد الله أخوك، لأنَّها ليست بفعل، فهذا نص على منع النصب لا خلاف فيه، ثم قال: إنَّ بعضهم قال وهو الفرزدق[81]:

فأصبحوا قد أعاد اللهُ نعمتَهم * إذ هم قريشٌ وإذ ما مِثْلُهم بَشَرُ

وهذا لا يكاد يُعرف، فهذا لم يسمعه من العرب وإنَّما قال: وزعموا، ثم قال: وهذا لا يكاد يُعرف، فنفى المقارنة[82].

وعند سيبويه (ما) تعمل على نصب الخبر، فقال في باب ما أُجرى مجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ثم يصير إلى أصله وذلك الحرف (ما) تقول: ما عبد الله أخاك وما زيدٌ منطلقاً،

أمَّا بنو تميم فيجرونها مجرى (أما) و(هل)، وهو القياس لأنَّها ليست بفعل وليس (ما) كـــ(ليس) إذا كان معناها كمعناها، كما شبهوا بها (لات) في بعض المواضع وذلك من الحين خاصة[83].

ووافقه ابن عصفور الذي مال إلى أنَّها تعمل عمل (ليس) لشبهها بها ولأنَّ كليهما للنفي وتخليص الفعل المحتمل للحال[84]، وأشار ابن هشام الأنصاري إلى أنَّها تعمل ولكنّ بشرط تقديم اسمها وألَّا يقترن اسمها بـــ(أن) الزائدة، وألَّا يقترن الجر بـــ(إلا) ولا يليها معمول الخبر الذي ليس ظرفاً ولا جاراً ومجروراً[85]. وبهذه الشروط تعمل (ما) عمل (ليس)، وممَّا يقوِّي هذا ورودها في القرآن الكريم في قوله تعالى: (مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ)[86]، وقوله تعالى: (فَمَا مِنكُم مِنْ أَحَدٍ)[87]، وقال ابن جني في إعمالها: (فالوجه أن تُحمل على ما كثر استعماله، وهو اللغة الحجازية)[88]، والذي يُرجَّح هو قول ابن الأنباري لاطراده، وقد أُهمل رأي الكوفيين فلم يتطرق إليه أحد لضعفه، ولاسيما أنَّ القرآن الكريم قد نزل بهذه اللغة.

المسألة الحادية عشر: رفع خبر (إنَّ) بها

ذهب الكوفيون إلى أنَّ (إنَّ) وأخواتها تنصب الاسم ولا ترفع الخبر وإنَّما الخبر يرتفع بما كان يرتفع به قبل دخولها لأنَّها فرع على الفعل فلا تعمل عمله، قال ابن الأنباري: وهذا ليس بصحيح، لأنَّ اسم الفاعل فرع على الفعل في العمل ويعمل عمله، فلا يُوجد عامل يعمل في الأسماء النصب ولا يعمل الرفع[89].

المناقشة والترجيح: من أشهر المسائل عند النحويين عمل (إنَّ) وأخواتها في الجملة الاسمية، وقد اتفق أكثرهم على أنَّ الموجب لعمل هذه الحروف هو شبهها بالأفعال في الاختصاص، وأنَّ هذه الأفعال أشبهت ضرب، فكما أنّ ضرب ترفع أحد الاسمين وتنصب الآخر فكذلك هذه الحروف، ولا يوجد عامل واحد يعمل في اسمين رفعاً من غير أن يكون أحدهما تابعاً للآخر، فذلك لا يجوز كما يبطل أن تنصبهما أو تخفضهما، لأنَّه لم يوجد عامل واحد يعمل نصباً أو خفضاً من غير أن يعمل مع ذلك رفعاً[90]، وقال السيوطي: "أنَّها مع المبتدأ والخبر كمفعول قُدِّم وفاعل أُخر تنبيهاً على الفرعية، ولأنَّ معانيها الإخبار فصارت كالعمد والأسماء كالفضلات، فأعطيا إعرابيهما"[91]. ووافقه ابن عصفور بقوله: "فلما وجب رفع أحدهما تشبيهاً بالعمدة، نُصب أحدهما تشبيهاً بالفضلة، كان أشبههما بالعمدة الخبر"[92]، وذكر الأشموني[93] وابن هشام[94] أنَّ عمل هذه الحروف عكس ما لـــ(كان)، أي: أنَّ هذه الحروف من الشبه بـــ(كان) في لزوم المبتدأ والخبر فعملت عملها معكوساً، فلعلَّ قولهما يُشعر بأنَّ الخبر يرتفع بها.

والذي يرَّجحه الباحث هو ما ذهب إليه هؤلاء العلماء لاتفاقه مع مقاييس اللغة.

المسألة الثانية عشر: العطف على الموضع قبل ذكر الخبر

جوَّز بعض الكوفيين العطف على اسم (إنَّ) قبل خبرها على الإطلاق سواء تبيَّن فيه عمل (إنَّ) أم لم يتبيَّن نحو: إنَّ زيداً وعمرٌو قائمان وإنّك وبكرٌ منطلقان، واستشهدوا بقوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَىٰ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ)[95]، وقد أنكره ابن الأنباري، لأنَّه في الآية تقديم وتأخير وفيه إضمار خبر كما في: زيدٌ وعمرٌو قائمٌ، فـ(قائم) خبر لعمرو وتضمر لـ(زيد) خبراً مثل الذي أظهرت لـ(عمرو)[96].

المناقشة والترجيح: قال ابن جني: (فإن عطفت على اسم (إنَّ) و(لكنَّ) بعد خبرهما، جاز لك في المعطوف النصب على اللفظ والرفع على موضع الابتداء تقول: إنَّ زيداً قائمٌ وعمراً، وإن شئت قلت: وعمرٌو)[97]، وذكر ابن عقيل أنّ المشهور أنَّه معطوف على اسم (إنَّ) فإنَّه في الأصل مرفوع لكونه مبتدأ، وذهب قومٌ إلى أنّه مبتدأ وخبره محذوف والتقدير: وعمرٌو كذلك، وهو الصحيح[98].

وقد رجَّح ابن هشام العطف على هذه الحروف بالنصب قبل مجيء الخبر بقوله[99]:

فَمَن يَكُ لم يُنجِبْ أبوه وأمُّهُ * فإنَّ لنا الأمَّ النَّجيبَةَ والأبُ

والشاهد: (والأبُ) حيث عطف على محل اسم (إنَّ) المنصوب بعد (إنَّ) والخبر هو (لنا)، قال: والمحققون على أنَّه رفع ذلك ونحوه – على أنَّه مبتدأ حُذف خبره[100]، ومنه قوله تعالى: (أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ)[101]، حيث عطف على (رسوله) بالرفع على محل اسم الجلالة المنصوب بـ(أنَّ) بعد استكمال الخبر وهو بريء، وحكم هذا العطف الجواز[102].

والرَّاجح أنَّه يجوز العطف على اسم (إنَّ) بالرفع قبل استكمال الخبر، بدليل السماع من القرآن الكريم وكلام العرب الثقات، فقد حكى عنهم سيبويه: (إنَّهم أجمعون ذاهبون وإنَّك وزيدٌ ذاهبان)[103]، ولا أحد من النحاة يستطيع جحد أنَّه ورد عن العرب في جملة صالحة من الشعر وفي بعض النثر[104].

المسألة الثالثة عشر: تقديم جملة الإغراء عليها

يرى الكوفيون أنَّه يجوز تقديم معمول جملة الإغراء عليها مستدلين بقوله تعالى: (كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ)[105]، وقال ابن الأنباري: ما استدل به الكوفيين ليس بحجة لأنَّ قوله تعالى: (كتاب الله عليكم)، ليس منصوباً بـ(عليكم)، وإنَّما منصوب على المصدر بفعل مقدر[106].

المناقشة والترجيح: لا يتقدم المفعول على الظرف ولا المجرور، لأنَّه فرع في العمل فينبغي ألَّا يتصرَّف تصرفه[107]، وإلى هذا الرأي مال ابن عصفور وقال: (فإذا قلت: زيداً عليل وعمراً دونك، فذلك لا يجوز لأنَّ هذه المفاعيل لا تقوَ قوة الأفعال، فلا تتصرَّف تصرّفها، ولا يبرز فيها ضمير الفاعل في تثنية ولا جمع، بل ينبغي أن يُقال: عليكما زيداً وعليكم زيداً)[108]، ولم يحظَ هذا بقبول

بعض النحاة، فقد خالفه ابن هشام الأنصاري؛ تمسكاً بظاهر الآية، لأنَّ (كتاب): مصدر موضوع موضع فعله، و(عليكم): مجرور متعلق به، كأنّه قال: كتب الله عليكم، وذلك كقول الشاعر[109]:

يا أيُّها المائحُ دَلْوي دونكا * إنِّي وجدتُ النَّاس يَحْمِدُونكا

فـــ(دلوي) منصوب بإضمار فعل، كأنّه قال: خذ دلوي، ودونك إغراء مستأنف[110]، كما ذهب ابن عقيل إلى الرأي نفسه[111]. ويبدو أنَّ رأي ابن الأنباري هو الرَّاجح لشهرته.

المسألة الرابعة عشر: المصدر

زعم الكوفيون أنَّ المصدر مأخوذ من الفعل واستدلوا على ذلك بأنَّ االمصدر يعتل لاعتلال للفعل ويصـح لصـحته، وأنَّ الفعل يعمل في المصـدر ولاشـك أنَّ رتبة العامل قبل رتبة المعمول، وأنَّ المصدر يُذكر توكيداً للفعل، ولاشك أنَّ رتبة المؤكَّد قبل رتبة المؤكِّد، قال ابن الأنباري: (ما استدل به الكوفيون ففاسـد، وردّ بأنَّ تبعية المصـدر للفعل في الاعتلال والصـحة إنّما ذلك طلباً للتشـاكل حتى يجري الباب على سننٍ واحد، وحتى لا تختلف طرقه في التصريف، أمّا مسألة أصلية الفعل، فالحروف تعمل في الأسماء وهي ليست أصـلاً لها، وفي قولهم أنّه يذكر توكيداً للفعل، فهذا ليس دليل على فرعيته، فإذا قلت: جاءني زيدٌ زيدٌ، لا يدلّ على أنَّ زيد الثاني فرعٌ على الأول)[112].

المناقشـة والترجيح: رجَّح الزجاجي والزجاج أنَّ المصـدر قبل الفعل والفعل مأخوذ من المصـدر، وساقا عدداً من الأدلة على ذلك، الدليل الأول: أنَّ المصدر اسم الفعل، والاسم سابق للفعل، فوجب أن تكون المصـادر سابقة للأفعال، ودليل آخر على أنَّ المصدر قبل الفعل وأنَّ الفعل مأخوذٌ منه، أنَّ المصـدر في اللغة هو المكان الذي يصـدر عنه كقولنا: هذا مصـدر الإبل للمكان الذي تصـدر عنه، فعلى ما توجبه حقيقة اللغة هي الشيء الذي يصدر عنه الفعل، ولو كان هو صدر عن الفعل سُمي صادراً لا مصدراً، وأيضاً لو كان المصدر بعد الفعل وكان مأخوذاً من الفعل؛ لوجب أن يكون لكل مصدر فعل قد أخذ منه ولا محيص عن ذلك ولا مهرب منه، ففي كلام العرب مصادر كثيرة لا أفعال لها مثل: العبودية والرجولة والأمومة وغيره، كما أنَّ هنالك مصـادر جارية على غير ألفاظ أفعالها نحو: الكرامة والعطاء وما أشبه ذلك، فدلَّ على أنَّ الأفعال ليست أصولاً للمصادر، فالراجح أنَّ المصـادر ليسـت مأخوذة من الأفعال، والدليل على أنَّ المصـدر أصـل الفعل أنّه يُوجد لفظه وحروفه في جميع أنواع الفعل كيف صُرِّف، كقولنا: خرج يخرج وأخرج واستخرج ويخارج، وقتل يقتل وقاتل وتقتَّل واستقتل[113].

كما رجّح ابن عصـفور أنَّ المصـدر هو الأصـل، بدليل أنَّ المشـتقات تدل على ما أُشـتقت منه وزيادة، وتلك الزيادة تعني فائدة الاشتقاق نحو: أحمر مشتق من الحمرة ويزيد على ذلك بالشخص، وكذلك ضـاربٌ ومضـروب يدلان على الضرب مع زيادة الشخص، والأفعال تدل على المصدر مع

زيادة الزمان، فدلَّ ذلك على أنَّها مشتقة منه[114]، وقد أجازه السهيلي[115]، والسيوطي[116]، وقال أبو حيان: وهذا الخلاف لا يجدي كثير منفعة[117]. والظاهر أنَّ رأي ابن الأنباري هو الراجح؛ لموافقته لأكثر العلماء.

المسألة الخامسة عشر: عامل النصب في المفعول معه

ذكر الكوفيون أنَّ المفعول معه منصوب على الخلاف وليس بفعل، لأنَّه لا يحسن تكرار الفعل، فيقال في: استوى الماء والخشبةَ: استوى الماء واستوى الخشبة، لأنَّ الخشبة لم تكن معوجة حتى تستوي، ولكن خالف الثاني الأول فانتصب على الخلاف، وقال ابن الأنباري: أنَّ الفعل هو العامل بتقوية الواو التي تعدت إلى الخشبة فنصبتها، وليس بالمخالفة[118].

المناقشة والترجيح: أجاز الأشموني أنَّ المفعول معه نُصب بما تقدَّم في الجملة قبله من فعل أو شبهه وليس بالواو، كما في قولهم: سيري والطريقَ مسرعة، وأنا سائرٌ والنيلَ، ولو كان بالواو لوجب اتصال الضمير بها، ولا بالخلاف كما ذكر الكوفيون[119].

وقد أنكر ابن عصفور نصبه بالفضلة، لأنَّ الفضلات لا تنصب إلَّا عند تمام الكلام، فإذا قلت: استوى الماء والخشبة، لحظت فيه معنى: ساوى الماءُ الخشبة، وكذلك جاء البرد والطيالسةَ، إنَّما نُصبت لما لحظت فيه: جاء البرد بالطيالسة، ولولا ذلك لرُفعت[120]، واستبعد الزجاج كونه منصوباً على الخلاف أو بالواو، وأجاز نصبه بعامل مقدر، لأنَّ الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو[121]، ووافقه سيبويه في باب: ما يضمرون فيه الفعل، وذهب إلى أنَّه منصوب بفعل محذوف نحو قولك: ما شأنك وزيداً، أي: ما شأنك وتناولك زيداً[122]، وقد جاء في قوله[123]:

فمالك والتّلدُّدَ حولَ نجدٍ * وقد غصَّت تِهامةُ بالرِّجال

والشاهد فيه: (التلدُّد): حيث نصبه بإضمار فعل أو ما فيه معنى الفعل، وهذا الفعل غير مذكور في الكلام وإنَّما هو مقدّر[124].

وسار على هذا الرأي السيوطي، بقوله: (وناصبه ما سبق من فعل أو شبهه، وقيل الواو وقيل الإضمار، وهو الأصح)[125]. ويظهر ممّا سبق أنّ المفعول معه منصوب بفعل مقدر، وليس بالخلاف أو الواو، كما ذكر الكوفيون.

المسألة السادسة عشر: تقديم الحال على عامله

ذهب الفرَّاء من الكوفيين إلى عدم جواز تقديم الحال على العامل، لأنَّه يؤدي إلى تقديم المضمر على المظهر نحو: راكباً جاء زيدٌ، وذهب ابن الأنباري إلى جوازه إذا كان العامل متصرِّفاً تصرّف عمله، ويمتنع إذا كان العامل في معنى الفعل نحو: هذا زيدٌ قائماً[126].

المناقشة والترجيح: أجاز جمهور البصريين تقديم الحال على الفاعل والمفعول والمكنى والظاهر إذا كان العامل فعلاً نحو: جاءني راكباً أخوك وراكباً جاءني أخوك، وضربتُ زيداً راكباً وراكباً ضربت زيداً، ولم يجيزونه في: زيدٌ فيها قائماً، لأنَّ العامل في (قائم) معنى الفعل والفعل غير موجود[127]، وإلى هذا القول مال ابن عقيل[128] ووافقه الأشموني على جوازه في الفعل نحو: مخلصاً زيدٌ دعا، كما في قوله تعالى: (خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ)[129]، وقولهم: (شتى تؤوبُ الحلبة)•، ومُنع ذلك في العامل المضمن معنى الفعل[130]، كما رجَّح سيبويه والمبرد وجوب تأخير الحال إذا كان العامل غير الفعل، وفي غير ذلك أجازا التقديم[131]، ويبدو لي أنّ رأي ابن الأنباري هو الرَّاجح، استناداً إلى رأي الجمهور وسيبويه والمبرد، وبدليل وروده في القرآن الكريم.

المسألة السابعة عشر: عامل النصب في المستثنى

يرى الفرَّاء من الكوفيين أنَّ المستثنى انتصب بـ(إلّا)، لأنَّ (إلّا) مركبة من (إنَّ) و(لا)، فهي تنصب في الإيجاب اعتباراً بـ(أنَّ) وترفع في النفي اعتباراً بـ(لا)، وقد عارضه ابن الأنباري وزعم أنَّ العامل هو الفعل بواسطة (إلّا)، وأنَّ الحرف إذا رُكِّب مع حرف آخر تغيَّر عما كان عليه في الأصل قبل التركيب[132].

المناقشة والترجيح: جرى الخلاف في نصب المستثنى، فمنهم من ذهب إلى أنَّه انتصب بما في (إلّا) من معنى الفعل، وهنالك من قال هو منصوب بالفعل بواسطة (إلّا)، ومن النحاة من زعم أنَّه انتصب لمخالفته للأول أو بفعل محذوف تدل عليه (إلّا) والتقدير: استثني، وقد خطّأ ابن عصفور هذه الآراء لضعف الدليل، وقال: (والصحيح أنَّه انتصب عن تمام الكلام، وهو في ذلك بمنزلة التمييز)[133].

وذكر ابن عقيل أنَّ الناصب له ما قبله بواسطة (إلّا)[134]، وردّه بعض المحققين بدعوى أنَّه قد لا يكون في الكلام السابق أو المتقدم ما يصلح لعمل النصب من فعل أو نحوه، ففي قولك: إنَّ القومَ إخوتك إلا زيداً، فكيف تقول العامل الذي قبل (إلا) هو الناصب لما بعدها[135]؟، ويرى السيوطي أنَّ أقوى الآراء في ناصب المستثنى (إلَّا) أو بما قبلها من فعل ونحوه: أو بما يقبل إلّا معدّ إليه بواسطتها أو أنَّه انتصب بـــ(استثنى) مضمراً، ثم قال: ولم يترجَّح عندي قولٌ منها، فلذا أرسلت الخلاف، وأقواها الثلاثة الأول والأخير[136].

والذي يترجّح هو قول ابن الأنباري متسقاً مع رأيّ ابن عقيل والسيوطي لشهرته، وهروباً من رأي الكوفيين لبعده عن القياس.

المسألة الثامنة عشر: حاشا

ذهب الكوفيون إلى أنَّ (حاشا) فعل بدليل تصرّفه تقول: حاشي، كما يدخله الحذف و(لام) الجر تتعلق به نحو: حاشا لله، وحرف الجر يتعلق بالفعل، وردَّه ابن الأنباري بأنَّها حرف جر بدليل عدم دخول (ما) عليها كما تدخل على الأفعال، وهو غير متصرّف لأنَّه مأخوذ من لفظ (حاش)، كما أنَّ الحذف يدخل الحروف كما في (رُبّ)، قالوا: (رُبَ)، أمَّا تعلقه بحرف الجر؛ فإنَّ هذه اللام زائدة، ولما كان يدخله من الحذف: دلَّ على أنَّه ليس فعلاً وإنَّه حرف[137].

المناقشة والترجيح: قال ابن مالك: (والمشهور في (حاشا) لا تكون إلَّا حرف جر نحو: قام القوم حاشا زيدٍ، بجر (زيد)، وذهب الأخفش والجرمي والمازني وجماعة منهم المصنف إلى أنَّها مثل (خلا) تستعمل فعلاً فتنصب ما بعدها، وحروفاً فتجر ما بعدها)[138]، ويرى ابن عصفور أنَّها حرف، وحكى عن المبرد أنَّه ينصب الاسم بعدها ويخفضه، فمن نصبه فهي عنده فعل ومن ذلك: (اللّهم أغفر لي ولمن يسمع حاشَى الشيطانَ وأبا الأصبغ)، بنصب (الشيطان) ونصب (أبا الإصبغ)، ومن خفض فهي عنده حرف، قال: وسيبويه (رحمه الله) لا يحفظ فيها إلّا الخفض بها[139]، وردَّ ابن هشام على الكوفيين فيما زعموه من تصرّفهم فيها بالحذف ولإدخالهم إيَّاها على الحرف، بأنَّ هذين الدليلين ينفيان الحرفية ولا يثبتان الفعلية[140]، ومن جعلها فعلاً استدل بقوله[141]:

ولا أرى فاعلاً في النَّاسِ يُشْبِهُهُ * ولا أُحاشِي من الأقوامِ من أحدِ

فحاشا مأخوذة من (حاش) على حد ما تشتق الأفعال من الحروف نحو قولهم: سوفتُه، إذا قلت له: سوف أفعل كذا، وكذلك (لا أحاشي)[142]، وذكر أبو بكر السراج أنَّ البغداديين أيضاً يجيزون النصب والجر بـ(حاشا)، ونقل عن سيبويه أنَّ العرب تقول: ما أتاني القومُ خلا عبد الله، فيجعل (خلا) بمنزلة (حاشا) [143].

إذن للعلماء في (حاشا) ثلاثة أقوال: الأول: لا تكون إلا حرف جر، الثاني: أنَّها لا تكون إلا فعلاً لكن يجوز أن تعمل الجر والنصب، الثالث: أنَّها تكون فعلاً فينصب ما بعدها على أنَّه مفعول به. والذي يراه الباحث أنَّها حرف جر لكثرة ورودها وشهرتها في كتب النحاة.

المسألة التاسعة عشر: الميم المشددة في اللهمَّ

يرى الكوفيون أنَّ الميم المشددة في آخر (اللهمَّ) الأصل فيها: يالله أُمِنَّا بخير، فهي ليست عوضاً من الياء التي للتنبيه، واستدلوا بقول الراجز[144]:

إنِّي إذا ما حدثٌ ألَّما * أقول يا اللهُمَّ يا اللهمَّا

فجمع بين الميم وياء، ووصف ابن الأنباري هذا الرأي بالفاسد، لأنَّ لفظ (اللهم) يُستعمل في معانٍ وصيغٍ أخرى بخلاف ما ذكروا، فيجوز أن يُقال: اللهم أخزه واللهمّ ألعنه، كما قال تعالى: (وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ السَّمَاءِ أَوِ ائْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ)[145]، أمَّا جمع الميم والهاء فجاء لضرورة الشعر[146].

المناقشة والترجيح: اتفق أكثر العلماء أنَّ الميم في (اللهم) عوض عن (يا) التي للتنبيه، وتكون الهاء مضمومة لأنَّها نداء، فلا يجوز الجمع بينهما، فلا يُقال: يا اللهم[147]، ومنع ابن عقيل الجمع بينهما إلَّا في ضرورة أو في الجمل المحكية، وفشذَّ مجيئها مصحوبة بالياء، كما منعه ابن مالك أيضاً[148]، وإليه مال ابن عصفور والسيوطي، في عدم الجمع بينهما ولا يُقال أنَّها بمعنى: يا الله[149].

وعلى الجهة المقابلة – هنالك من انتصر لهذا الرأي، ففي مذهب سيبويه والخليل أنَّ هذا الاسم لا يُوصف لأنّه صار مع الميم بمنزلة الصوت، يعني غير متمكن في الاستعمال وذكرا في قوله تعالى: (اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ)[150]، أنَّه على نداء آخر أي: يا فاطر[151]، ووافقهما أبو حيان في أنَّ الآية محتملة للنداء، والدليل على أنَّه ليس بمعنى (أمنّا بخير)، قد يُستعمل هذا اللفظ في غير النداء تمكيناً للجواب كقول العلماء: ولا يجوز أكل الميتة اللهمّ إلّا أن نضطر، فيجوز[152]، والشرط إذا تقدَّمه الأمر؛ استغنى بالأمر عن جواب الشرط فتقول: اضرب زيداً إن قام، ولا تقول: اضرب زيداً إن قام فاضربه، فلو كان الأمر كما ذكر الكوفيون؛ لم يأت بعد ذلك بـــ(علينا) لتقدم الأمر، في قوله تعالى: (إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا)، كما لم يتصوّر أن يتقدم هنا: يا الله أمنا بخير إن كان هذا هو الحق من عندك[153]. ويبدو أنَّ رأي ابن الأنباري هو الرَّاجح لاستناده إلى آراء العلماء السابقين ولشهرته.

المسألة العشرون: ترخيم ما كان على ثلاثة أحرف

أجاز الكوفيون ترخيم الاسم الثلاثي المتحرك الوسط نحو: عُنُق وكَتِف تقول: يا عُنُ ويا كتِ، كما أجازوا ترخيم (يدو دم) يد ودم، أصلها: يدِي ودمُو، وقد أنكر ابن الأنباري هذا الاستعمال ووصفه بالفاسد لخروجه عن القياس، ولأنَّ الحذف في هذه الأسماء قليل، وعندما حذفوا من هذه الأسماء لاستثقال الحركات عليها، والترخيم وقع فيها على خلاف القياس لتخفيف الاسم الذي كثرت حروفه، وهذا غير موجود في هذه الأسماء لأنَّها في غاية الخفة[154].

المناقشة والترجيح: وافق ابن عقيل على ترخيم ما كان على ثلاثة أحرف إذا كان مؤنثاً، فنقول في يا شاة: يا شا، وتحفّظ على المذكر الثلاثي نحو: زيد وعمرو[155]، واعترض ابن هشام على الحذف المطلق لأنَّه ربما يبقى الاسم على أقل من ثلاثة أحرف[156]، ولم يجز سيبويه ما حُذف منه في

الترخيم حرفان لأنَّهما زيادة بمنزلة حرف واحد زائد كما في: يا عثمان، يا عثمُ، ويا مروان: يا مروُ، معتبراً أن الألف والنون حُذفتا للزيادة وكون الاسـم ثلاثياً بعد حذفهما[157]، ومن منع الترخيم في الثلاثي؛ عدّ أنَّ غرض الترخيم إنَّما هو التخفيف، وما كان على ثلاثة أحرف فهو في غاية الخفة[158]. والذي يترجّح هنا هو منع ترخيم ما كان على ثلاثة أحرف إذا كان مذكراً، أو كان رباعياً فأكثر.

المسألة الحادية والعشرون: ترخيم المضاف

ذهب الكوفيون إلى جواز ترخيم المضاف، محتجين بقول زهير[159]:

خَذُوا حَظَّكم يا آلَ عِكْرِمَ واحْفَظُوا * أواصِرَنا والرّحمُ بالغيب تُذكَرُ

وقد ردَّه ابن الأنباري لضعف الحجة، لأنَّه رخّمه للضرورة[160].

المناقشة والترجيح: ذهب سيبويه إلى جواز ترخيم المضاف على لغة من ينوي وعلى من لم ينوِ، لأنَّ هذا الحذف وإن كان في غير النداء إلَّا أنّه مشبه، فجاز فيه ما جاز في النداء، واستدل بقول الشاعر[161]:

إنْ ابن حارثَ إنْ أشتَقْ لرؤيتِهِ * أو امْتدحْهُ فإنّ الناسَ قد عَلِمُوا

فهذا على لغة من ينوي[162].

أمَّا في مذهب المبرد؛ فالصحيح أن يكون (ابن حارثِ)، كما في قوله[163]:

وهذا رِدائِي عَندهُ يَسْتَعِيرُهُ * لِيَسْلُبني نفسِي أمالِ بنِ حَنْظَلِ

والشـاهد فيه: أمال بن حنظل، حيث حذف الكاف من (مالك) ترخيماً بعد النداء[164]، ويرى ابن عصـفور أنَّ الصـحيح من المذهبين قياسـاً وحذف التاء من حنظل ترخيماً بعد النداء[165]، وأيّده السيوطي معتبراً أنّ الحذف هنا جرى به السماع[166]، كما وافق ابن هشام على هذا الحذف[167]، وقال ابن مالك:(والترخيم حذف أواخر الكلم في النداء، وقد يُحذف للضـرورة آخر الكلمة في غير نداء بشرط كونها صالحة للنداء)[168]، ولعلَّ الرَّاجح هو رأي الكوفيين لقوة الاحتجاج ولشهرته.

المسألة الثانية والعشرون: ترخيم الاسم المفرد الذي آخره حرف ساكن

ذهب الكوفيون إلى جواز ترخيم الاسـم الذي قبل آخره حرف سـاكن، بحذف الحرف الأخير منه وحذف السـاكن الذي قبله، قال ابن الأنباري: (وهذا ليس بصـحيح، لأنَّه لو كان ذلك مقبولاً لكان ينبغي أن يُحذف الحرف المكسور المسكون لئلا يؤدي إلى مشابهته المضاف إلى المتكلم)[169].

المناقشـة والترجيح: يرى ابن يعيش أنَّ الأصـل في المرّخم أن يُحذف منه للترخيم لأنَّه طرف كما يُحذف الزائد الثاني، إذا كان آخره ألف ونون نحو: يا مروان، تقول: يا مرو، أو آخره حرف صحيح ومدة قبله نحو: يا منصور: يا منصو[170]، كما صرّح ابن عصفور بعدم صحته لأنَّ فيه ردّ الاسم

إلى حرفين، وذلك لم يُسمع من كلام العرب، ففي هرقل على لغة من لم ينوي قلت: هِرَقُ، وإن رخمته على لغة من نوى قلت: هِرَ، لأنَّه بقي على ثلاثة أحرف آخرها ساكن يشبه الأدوات[171]، ويرى الزجاجي أنَّه إذا بقي بعد الملغي في الترخيم حرفين، فإنَّك تبقي الياء والواو والألف فتقول في ترخيم ثمود وسعيد وزياد: يا ثَمُو ويا سعِي ويا زِيا، لأنَّ الثلاثة أقلَّ الأصول، فكرهوا أن ينقصوا منها[172]، ومن هنا يتبيّن أنَّ العرب لم تنته بالحذف في الاسم إلى حرفين.

المسألة الثالثة والعشرون: إلحاق ألف الندبة الصفة

ذهب الكوفيون إلى جواز إلحاق ألف الندبة الصفة حملاً على المضاف إليه، واعترض ابن الأنباري على إلحاقها بخلاف المضاف إليه نحو: يا عبدَ الملِكاه[173].

المناقشة والترجيح: رجّح السيوطي منع إلحاق الألف نعت المندوب، لأنَّه منفصل عن المنعوت، ونسبه لجمهور البصريين[174]، وذهب ابن عصفور إلى أنَّه لا يجوز، وذكر أنَّ هذا مذهب يونس ووافقه عليه الكوفيون، وقد قالوا: وا زيدُ البطلاه ويا زيدُ الكريماه، استناداً إلى ما سُمع من العرب، وا جُمْجُتَّى الشامِيَّتِيناه[175]، وهذا الرأي خطأ لأنَّ حملهم على غلامَ زيداه إنَّما جاز لأنَّ المضاف شديد الاتصال بما أُضيف إليه، فلا يحتملون الفصل بينهما، وليس الصفة مع موصوفها كذلك[176]. والذي يترجَّح هو رأي ابن الأنباري استناداً إلى رأي جمهور النحاة.

المسألة الرابعة والعشرون: مِنْ

قال الكوفيون أنَّ (مِنْ) تُستعمل للزمان والمكان معاً امتثالاً لقوله تعالى: (لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ)[177]، وقال ابن الأنباري: وما استدلوا به فلا حجة لهم فيه، لأنَّ التقدير في الأثر: من تأسيس أول يوم، فحذف المضاف وأُقيم المضاف إليه مقامه[178].

المناقشة والترجيح: اتفق أكثر العلماء على أنَّ (مِنْ) تأتي لابتداء الغاية في الأمكنة والأحداث والأشخاص[179]، وذكر ابن عقيل أنَّها تأتي في غير الزمان كثيراً وفي الزمان قليلاً[180]، وهي عند ابن عقيل تعمل في الزمان والمكان معاً ووافقه ابن هشام الأنصاري، بحجة أنَّه ورد في القرآن الكريم في قوله تعالى: (لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ)[181]، وقوله تعالى: (سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى)[182]، كما ورد في الشعر أيضاً، ومنه قول الشاعر[183]:

تُخُيِّرن من أزمانِ يومِ حَليمةٍ * إلى اليومِ قد جُرِّبن كُلَّ التَّجاربِ

والشاهد فيه: من أزمان، حيث وردت (من) لابتداء الغاية في الزمن[184]، وقيل: التقدير من مضيِّ أزمان يوم حليمة، ومن تأسيس أول يوم، وردَّ السهيلي بأنَّه لو قيل هكذا لاُحتيج إلى تقدير الزمان[185].

وعليه فإنَّ الذي يترجَّح هو كونها تأتي للزمان والمكان معاً، بدليل ورودها في القرآن الكريم.

المسألة الخامسة والعشرون: ألف كلا وكلتا

ذهب الكوفيون إلى أنَّ ألف (كلا) للتنبيه مستدلين بقول الراجز:

في كلتِ رجليها سُلامَى واحَدهْ * كلتاهما مقرونة بزائدهْ

فأفرد في قوله: (كلت) فدلَّ على أنَّ كلتا مثنى، كما تنقلب الألف في حال النصب والجر والإضافة إلى المضمر نحو: رأيتُ الرجلين كليهما ومررتُ بالرجلين كليهما ورأيتُ المرأتين كلتيهما، أمّا لو كانت مقصورة، فلن تنقلب كما في عصا ونحوه، واعترض ابن الأنباري على هذا الرأي، وذهب إلى أنَّ ألفها مقصورة، أمَّا ما استدلوا به، فيحتمل فيه الضرورة الشعرية، أمَّا إقلابها ياءً، فلشبهها بألف (إلى وعلى ولدى)، تقول فيها: إليك وعليك ولديك[186].

المناقشة والترجيح: استبعد ابن عصفور أن تكون ألف (كلا وكلتا) للتثنية، وذلك لأنَّهما لو كانتا مثنيتين لوجب فيهما أن يُجعلا من باب المثنى الذي لا واحد له نحو: اثنين، فلا تقول فيه: (اثنٌ)، كما أنَّهما لو كانا مثنيين لم تجز إضافتهما إلى اثنين، فتقول: كلا الرجلين لأنَّ فيه إضافة الشيء إلى نفسه[187]، كما سار ابن هشام على رأي ابن عصفور في كونهما مفردين لفظاً مبنيين معنًى، مضافين أبداً لفظاً ومعنًى إلى كلمة واحدة دالة على اثنين[188].

أمَّ إضافتهما للظاهر؛ فلم ينعقد دليلٌ على تثنيتهما، لأنَّ العرب تجعلهما في حال الإضافة بالألف في جميع الأحوال، ولو كان مثنيين لكانا بالألف رفعاً وبالياء نصباً وخفضاً، وأمَّا إضافتهما بالمضمر فله دليل، في قلب الألف ياءً كما في عليه وإليه ولديه، إذا كان اللفظ الذي آخره ألف شديد الاتصال بالمضمر[189]. ويجوز مراعاة لفظ كلا وكلتا في الإفراد نحو قوله تعالى: (كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا)[190]، ومراعاة معناهما وهو قليل وقد اجتمعا في قوله[191]:

كلاهُما حين جدَّ السَّيرُ بينهُما * قد أقْلَعا وكِلا أنْفَيهِما رابِي

وبهذا فإنَّ الرَّاجح هو رأي ابن الأنباري لشهرته.

المسألة السادسة والعشرون: توكيد النكرة بتكرير المعنى

ذهب الكوفيون إلى جواز توكيد النكرة بتكرير المعنى واستدلوا بقول الراجز[192]:

قد صرَّتِ البَكرةُ يوماً أجْمعَا

ورفضه ابن الأنباري من جهة أنَّ ما استدلوا به لا يُعرف قائله[193].

المناقشة والترجيح: منع بعض النحويين توكيد النكرة بـــ(كل وأجمع ونفس) لأنَّ هذه الألفاظ التي يُؤكد بها؛ معرفة، ومنهم ابن عصفور حيث قال: (والصحيح أنَّه لا يجوز توكيد النكرة أصلاً لا بالنفس ولا بالعين ولا بكل ولا ما في معناها، لأنَّ أسماء التأكيد كلّها معارف)[194]، وحجة المانعين

للتوكيد بالإضافة إلى ندور حصول هذا الأمر؛ ضعف الاستدلال، لأنَّ ما جاءوا به من شواهد أغلبه مجهول القائل، كما في أقوالهم[195]:

يا ليتني كنتُ ضبًّاً مُرْصَعاً * تَحملُني الذَّلفاءُ حولاً أجمعا

وقوله:

أرمي عليها وهي فرعٌ أجْمعُ * وهي ثلاثُ أذْرعٍ وإصْبعُ

بالإضافة إلى:

قد صرَّتِ البَكرةُ يوماً أجْمعَا

إذن يترجح ما ذهب إليه ابن الأنباري، أمَّا ما ادعاه الكوفيون فلا يُلتفت إليه.

المسألة السابعة والعشرون: بناء فعل الأمر على الوقف

يرى الكوفيون أنَّ فعل الأمر معرب وإعرابه الجزم، لأنَّ الأصل في: قمْ واذهبْ: لتقم ولتذهب، فلما كثر في كلامهم حذفوا اللام تخفيفاً، كما حملوه على فعل النهي نحو: لا تقمْ، والدليل على إعرابه أيضاً حذف الألف والواو والياء من الفعل نحو: أخشى وأغزو وأرمي، تقول: أخشَ وأغزْ وأرمِ، فدلَّ على أنه مجزوم، وعدَّ ابن الأنباري أنَّ ما ذهبوا إليه فاسد لأنَّ كثرة الاستعمال أحياناً لا توجب الحذف، أمَّا تشبيههم للأمر بالنهي ففاسد أيضاً، لأنَّ فعل النهي في أوله حرف المضارعة فأشبه الاسم فاستحق الإعراب فكان معرباً عكس فعل الأمر، أمَّا حذف الحروف فللبناء وليس الإعراب حملاً للفعل المعتل على الصحيح[196] .

المناقشة والترجيح: فعل الأمر مبني، وبناؤه على ما يُجزم به مضارعه، فنحو: اضربْ: مبني على السكون، واضربا: مبني على حذف النون، وأغزو: مبني على حذف حرف العلة[197]، وإليه ذهب ابن جني والسيوطي[198]، وقال العكبري: "فهو ليس معرباً كالحرف والدليل على ذلك أن الإعراب معنى زائد على الكلمة، فلا ينبغي أن يثبت إلا إذا دلَّ على معنى، وفعل الأمر يحتمل معاني يفرقُ الإعراب بينها، وكذلك فعل الأمر لا يشبه الاسم حتى يحمل عليه في الإعراب بخلاف المضارع فإنَّه يشبه الاسم لوجود حرف المضارعة، وليس في لفظ الأمر هنا حرف مضارعة يشبه به الاسم، فعند ذلك يجب أن يكون مبنياً"، والذي يترجَّح هو بناء فعل الأمر، وهذا الرأي اختاره ابن الأنباري.

المسألة الثامنة والعشرون: بناء فعل الشرط

ذهب الكوفيون إلى أنَّ فعل الشرط مجزوم على الجوار والحمل، لأنَّ جواب الشرط مجاور لفعل الشرط، كقولهم: هذا حجر ضبٍ خربٍ، وقد اعترض ابن الأنباري، بأنَّ الحمل على الجوار قليل، يُقتصر فيه على السماع ولا يُقاس عليه لقلته[199].

المناقشة والترجيح: فعل وجواب الشرط مجزومان بأدوات الجزاء، نحو: إن يقمْ زيدٌ فاضربهْ، وكيف يكنْ أكنْ[200]، وذكر المبرد أنَّ جازم الجزاء والجواب هو الأداة باتفاق، وقد أنكر أبو حيان جزمه على الجوار، وقال: (هذا الخلافُ لا يترتب عليه فائدة، ولا حكم نطقي)[201].

وبما أنَّ أدوات الشرط لها صدر الكلام، فلا يعمل ما قبلها فيما بعدها، فهي كأدوات الاستفهام في العمل[202]، وعند ابن مالك أنَّ فعلي الشرط إن كانا ماضيين أو مضارعين؛ فهما مجزومان بما دخل عليهما من أدوات الجزاء[203]، والذي يظهر للباحث أنَّ فعل الشرط مجزوم بأداة الشرط.

المسألة التاسعة والعشرون: الكاف في إيَّاك

يرى الكوفيون أنَّ المضمر في (إيَّاك) هو الكاف، و(إيا) عماد، وعارضه ابن الأنباري لأنَّ الشيء لا يُعمد بما هو أكثر منه، وذكر أنَّ الصحيح أنَّ (إيا) اسم مضمر والكاف للخطاب لا موضع لها من الإعراب[204].

المناقشة والترجيح: رجَّح ابن مالك أنَّ (إيا) ضمير نصب متصل من ضمن الأثني عشر ضميراً، وقد أشار إلى ذلك بقوله[205]:

وذو انتصاب في اتصال جُعلا * إياي والتفريعُ ليس مشكلا

وزعم الخليل أنَّ الكاف من اللواحق، وأنَّه اسم أو ضمير أُضيفت إليه (إيا)، وتحفظ بعضهم بأنَّ الإضافة من خصائص الأسماء المعربة ولم تلحق الضمائر[206]، وأشار بعض النحاة منهم ابن عقيل إلى أنَّ الكاف ضمير مخاطب، وادعَّى الزجاج أنَّ (إيا) اسم ظاهر مضاف إلى الكاف، ولكن المشهور أنَّ (إيا) ضمير في محل نصب مفعول به يلحق الكاف للدلالة على المقصود منه أو لبيان حال المخاطب[207]، والظاهر أنَّ رأي ابن الأنباري هو الرَّاجح.

الخاتمة

الحمدُ لله وكفى، وسلامٌ على عباده الذين اصطفى، وبعد هذه الرحلة العلمية أبرز بعض النتائج التي تمخضت عنها هذه الدراسة وهي كما يلي:

1/ تعدُّ اعتراضات ابن الأنباري على الكوفيين تتميماً للجهود التي بذلها النحاة.

2/ إنَّ معظم اعتراضاته كانت دقيقة ومعضَّدة بالأدلة والأسانيد الصحيحة، وقد وافق آراء جمهور النحويين في أكثر هذه الاعتراضات، وكان هذا من أسباب أرجحية آرائه في أكثر المسائل.

3/ إنَّ عدد المسائل التي اعترض فيها على الكوفيين تسعٌ وعشرون مسألة، لم يترجَّح رأي الكوفيين إلَّا في مسألتين فقط.

4/ في أغلب الأحيان تأتي ردوده على الكوفيين عنيفة وحادة، ومن ألفاظ اعتراضـاته: (وما ذهب إليه الكوفيين –فاسـد –لا ينفك من ضـعف – وليس بمذهب لقائل هذا القول – وليس بصـحيح– وغيره).

5/ بيَّنت الدراسة الكثير من صور الاعتراض عند ابن الأنباري، فقد اعترض على أحكام نحوية من حيث جوازها أو منعها أو جوازها ووجوبها أو جوازها غير المشـروط، كما اعترض على بعض اشتراطات الكوفيين في بعض الأحكام.

6/ كشـفت الدراسـة قدرة ابن الأنباري وإلمامه بتراث الأقدمين وسـعة أفقه في توجيه آرائه، وحسـن توظيفه للأدلة العقلية والنقلية، فهو لم يكن مجرد ناقل لآراء العلماء، بل كان يناقش ويرجِّح ويبيِّن القاعدة على الوجه الذي ترتضيه اللغة ويقبله القياس، وهذا ما جعله من أئمة النحو المشهورين.

توثيق المصادر والمراجع

(1) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ابن خلكان، أحمد بن محمد، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، القاهرة، مكتبة النهضة، 1948م، ج3، ص140.

(2) المصدر نفسه، ج3، ص 139.

(3) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، 1419هـ – 1998م، ج2، ص86.

(4) وفيات الأعيان، ابن خلكان، ج2، ص 139.

(5) أسرار العربية، ابن الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله، دراسة وتحقيق محمد حسين شمس الدين، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 1418هـ–1997م، ص 6–9.

(6) لسان العرب، ابن منظور، ج7، ص 165.

(7) سورة البقرة، الآية (224).

(8) المعجم الوسيط، ج2، ص 594.

(9) المثل السائر، ج2، ص172.

(10) اعتراضات ابن مالك على الزمخشري، دراسة نحوية، د. عادل فتحي رياض، دار البصائر، القاهرة، مدينة نصر، 2006م، ص 18.

(11) المرجع نفسه، ص18.

(12) المرجع نفسه، ص26.

(13) أسرار العربية، ابن الأنباري، ص 24 – 25.

(14) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ابن الأنباري، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه حسن حمد، إشراف الدكتور إميل بديع يعقوب، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1418هـ–1998م، ج1، ص 17.

(15) مسائل خلافية في النحو، تأليف أبي البقاء العكبري، حققه وقدم له محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي، بيروت، 1412هـ-1992م، ص45.

(16) المرجع نفسه، ص 45 – 51.

(17) مسائل خلافية في النحو، العكبري، ص 61.

(18) الكتاب، سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، ط بولاق، ج1، ص 5 -6، ج2، ص66، وانظر شرح المفصل، ابن يعيش، ج1، ص 23.

(19) أسرار العربية، ابن الأنباري، ص36 .

(20) المرجع نفسه، ص36 .

(21) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع،السيوطي، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1427هـ – 2006م، ص68.

(22) المقرب، ابن عصفور، علي بن مؤمن، تحقيق أحمد عبد الستار الجوادي، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ط1، 1391هـ-1971م، ج1، ص260.

(23) شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه فوّاز الشعار، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 1419هـ-1998م، ج1، ص60.

(24) شرح ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل، على شرح ألفية ابن مالك، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع للنشر والتوزيع والتصدير، القاهرة، 2009م، ج4، ص 3.

(25) شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، ج1، ص 62.

(26) الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري، ج1، ص26.

(27) شرح التسهيل، ابن مالك، تحقيق د. محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر، القاهرة، 1410هـ-1990م، ج1، ص43، وانظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج1، ص 23.

(28) شرح التسهيل، ابن مالك، ج1، ص43.

(29) المرجع نفسه، ج1، ص 43.

(30) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج1، ص23.

(31) شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تأليف ابن هشام الأنصاري، الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد، القاهرة، ص40.

(32) شرح ابن عقيل، ج1، ص 23.

(33) أسرار العربية، ص 55 – 56، وانظر الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص 51 – 52.

(34) نتائج الفكر في النحو، السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا، منشورات جامعة قار يونس، 1398هـ – 1978م، ص77.

(35) شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، ج1، ص 340 – 341.

(36) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج1، ص 95.

(37) سورة طه، الآية (67).

(38) أسرار العربية، ص 57.

(39) كتاب الجمل في النحو، الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق، حققه وقدم له الدكتور علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، الأردن، ط2 1405هـ – 1985م، ص37.

(40) شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، ج1، ص 338.

(41) كتاب الجمل في النحو، الزجاجي، ص 37 – 38.

(42) شرح الأشموني، أبو الحسن علي نور الدين، على ألفية ابن مالك، حققه وشرح شواهده محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط2 1358هـ–1939م، ج1، ص284.

(43) نتائج الفكر في النحو، السهيلي، ص 407 – 408.

(44) سورة يس، الآية (37).

(45) نتائج الفكر في النحو، السهيلي، ص 407 – 408.

(46) المرجع نفسه، ص 408.

(47) الكتاب، سيبويه، ج1، ص 288، وانظر نتائج الفكر، ص 407.

(48) أسرار العربية، ص 57، وانظر الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص 55 – 58.

(49) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج1، ص 111 – 112.

(50) همع الهوامع، السيوطي، ج1، ص342. بتصرف

(51) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، تأليف بركات يوسف هبّود، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2000م، ج1، ص 210.

(52) شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، ج1، ص 337.

(53) أسرار العربية، ص 58.

(54) الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص 59.

(55) شرح ابن عقيل، ج1، ص 109.

(56) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج1، ص 193.

(57) شرح الأشموني، ج1، ص 260.

(58) المرجع نفسه، ج1، ص 1، ص 260.

(59) أسرار العربية، ص 69، وانظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، ج3، ص243.

(60) أسرار العربية، ص70.

(61) القائل هو أبو خالد القناني، من شواهد الخزانة، ج9، ص388، والإنصاف، ج1، ص112.

(62) أسرار العربية، ص 72.

(63) المقرب، ابن عصفور، ج1، ص65.

(64) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج3، ص243.

(65) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج3، ص73.

(66) كتاب الجمل في النحو، الزجاجي، ص108.

(67) شرح ابن عقيل، ج3، ص73.

(68) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج3، ص 242.

(69) أسرار العربية، ص77.
(70) المرجع نفسه، ص 78 – 79.
(71) المرجع نفسه، 79.
(72) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج3، ص 68.
(73) من شواهد أوضح المسالك، ج3، ص226.
(74) المرجع نفسه، ج3، ص 226.
(75) المقرب، ابن عصفور، ص72.
(76) شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، ج2، ص 46.
(77) همع الهوامع، السيوطي، ج3، ص36.
(78) المصدر نفسه، ج3، ص36.
(79) سورة يوسف، الآية (31).
(80) أسرار العربية، ص91.
(81) ديوان الفرزدق، شرحه وصنعه وقدم له الأستاذ حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1407هـ-1987م، ص167.
(82) الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي، ابن أم قاسم، تحقيق فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط5، 1992م، ص74.
(83) الكتاب، سيبويه، شرحه السيرافي، المطبعة الأميرية الكبرى، مصر، 1316هـ، ج1، ص48.
(84) شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، ج2، ص 53 – 54.
(85) شرح شذور الذهب، ابن هشام الأنصاري، ص 222.
(86) سورة المجادلة، الآية (2).
(87) سورة الحاقة، الآية (47).
(88) الخصائص، ابن جني، أبو الفتح عثمان، تحقيق عبد الحكيم بن محمد، دار الطلائع، مصر، ج2، ص188.
(89) أسرار العربية، ص94.
(90) شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، ج1، ص 416 – 417.
(91) همع الهوامع، السيوطي، ج1، ص431.
(92) شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، ج1، ص 417.
(93) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، ص 473.
(94) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، ج1، ص 313.
(95) سورة المائدة، الآية (69).
(96) أسرار العربية، ص94.
(97) اللمع في العربية، ابن جني، تحقيق حامد المؤمن، عالم الكتب، النجف الأشرف، 1981م، ص95-96.
(98) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج1، ص 173 – 174.
(99) من شواهد أوضح المسالك، ج1، ص 344 – 345.

(100) المرجع نفسه، ج1، ص 345.

(101) سورة التوبة، الآية (3).

(102) أوضح المسالك، ج1، ص 347.

(103) التأويل في إعراب القرآن الكريم، د. محمد عبد القادر هتادي، مكة المكرمة، 1408هـ، ص81.

(104) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج1، ص173 – 174.

(105) سورة النساء، الآية (24).

(106) أسرار العربية، ص 101.

(107) المرجع نفسه، ص 101، وانظر المقرب، ابن عصفور، ص 136 – 137.

(108) المقرب، ابن عصفور، ص 136 – 137.

(109) من شواهد أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج3، ص 120.

(110) شرح شذور الذهب، ابن هشام الأنصاري، وانظر المقرب، ابن عصفور، ج1، ص 136 – 137.

(111) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج1، ص 15.

(112) أسرار العربية، ص104.

(113) الإيضاح في علل النحو، الزجاجي، تحقيق الدكتور مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط3 1399هـ-1979م، ص56 – 59.

(114) شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، ج1، ص 30.

(115) نتائج الفكر في النحو، السهيلي، ص72.

(116) همع الهوامع، السيوطي، ج2، ص 72.

(117) المصدر نفسه، ج2، ص72، وانظر الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص217.

(118) أسرار العربية، ص108.

(119) شرح الأشموني، ج2، ص395.

(120) شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، ج3، ص35.

(121) أسرار العربية، ص108.

(122) الكتاب، سيبويه، ج1، ص 309.

(123) من شواهد الكتاب، ج1، ص155، التلدد: الذهاب والمجيء حيرة، غصَّت: امتلأت.

(124) الكتاب، سيبويه، ج1، ص155، وانظر شرح الأشموني، ج2، ص 397.

(125) همع الهوامع، السيوطي، ج2، ص175 – 177.

(126) أسرار العربية، ص 112.

(127) الأصول في النحو،ابن السراج، محمد بن السري، مؤسسة الرسالة، بيروت1985م،ج1،ص215-216.

(128) شرح ابن عقيل، ج2، ص119.

(129) سورة القمر، الآية (7).

• هذا مثل من أمثال العرب يقولونه في اختلاف الناس وتفرقهم في الأخلاق مع أنَّ أصلهم واحد، وأصله أنَّ أهل الإبل والبقر عندما يريدون الاستقاء يردون الماء جميعاً.

(130) شرح الأشموني، ج3، ص 62 – 63.
(131) الكتاب، سيبويه، ج1، ص206، وانظر المقتضب، المبرد، محمد بن يزيد، القاهرة، 1386هـ، ج4، ص30.
(132) أسرار العربية، ص 117.
(133) شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، ج2، ص384–385.
(134) شرح ابن عقيل، ج2، ص94.
(135) المرجع نفسه، ج2، ص 94.
(136) همع الهوامع، السيوطي، ج2، ص188.
(137) أسرار العربية، ص 119 – 120.
(138) شرح ابن عقيل، ج2، ص106 – 108.
(139) شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، ج1، ص 495 – 496، وانظر المقتضب، المبرد، ج4، ص391.
(140) مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1416هـ – 1995م، ج1، ص140.
(141) من شواهد مغنى اللبيب، ج1، ص140.
(142) شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، ج2، ص 381.
(143) الأصول في النحو، ابن السراج، ج1، ص288 – 289.
(144) من شواهد أوضح المسالك، ج4، ص31.
(145) سورة الأنفال، الآية (32).
(146) أسرار العربية، ص 130.
(147) المرجع نفسه، ص 130.
(148) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج3، ص 119 – 120.
(149) المقرب، ابن عصفور، ج1، ص 182، وهمع الهوامع، السيوطي، ج2، ص 47.
(150) سورة الزمر، الآية (46).
(151) همع الهوامع، السيوطي، ج2، ص 48.
(152) المرجع نفسه، ج2، ص 48.
(153) شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، ج2، ص 209.
(154) أسرار العربية، ص 132.
(155) شرح ابن عقيل، ج3، ص 131.
(156) شرح جمل الزجاجي، ابن هشام، دراسة وتحقيق علي محسن عيسى مال الله، عالم الكتب، بيروت، ط2 1406هـ – 1986م، ص 254.
(157) الكتاب، سيبويه، ج2، ص241 – 257.
(158) أسرار العربية، ص 132.
(159) ديوان زهير بن أبي سُلْمى، شرحه وقدّم له الأستاذ حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 1408هـ–1988م، ص57.

(160) أسرار العربية، ص 133.
(161) القائل هو الأسود بن جعفر، من شواهد الكتاب، ج1، ص464.
(162) الكتاب، سيبويه، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هرون، دار الجيل، بيروت، ط1، ج2، ص246.
(163) من شواهد شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، ج2، ص227.
(164) شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، ج2، ص227.
(165) المرجع نفسه، ج2، ص 227.
(166) همع الهوامع، السيوطي، ج2، ص58.
(167) شرح جمل الزجاجي، ابن هشام، ص 257 – 258.
(168) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج3، ص133.
(169) أسرار العربية، ص 134.
(170) شرح المفصل، ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن يعيش، عالم الكتب، بيروت، ج2، ص 22–23.
(171) شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، ج2، ص217.
(172) كتاب الجمل في النحو، الزجاجي، ص 170.
(173) أسرار العربية، ص 135.
(174) همع الهوامع، السيوطي، ج2، ص 15.
(175) شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، ج2، ص231، الجمجمتان قدحان ضاعا لبعض العرب فندبهما.
(176) المرجع نفسه، ج2، ص 231.
(177) سورة التوبة، الآية (108).
(178) أسرار العربية، ص 148.
(179) شرح ابن عقيل، ج3، ص 9.
(180) المرجع نفسه، ج3، ص 8.
(181) سورة التوبة، الآية (108).
(182) سورة الإسراء، الآية (1).
(183) من شواهد مغنى اللبيب، ج1، ص 349.
(184) شرح ابن عقيل، ج3، ص 8، وانظر مغنى اللبيب، ج1، ص 349.
(185) مغنى اللبيب، ج1، ص 349.
(186) أسرار العربية، ص 153.
(187) شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، ج1، ص 244.
(188) مغنى اللبيب، ابن هشام الأنصاري، ج1، ص 227 – 228.
(189) شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، ج1، ص 245.
(190) سورة الكهف، الآية (33).
(191) من شواهد مغنى اللبيب، ج1، ص 228.
(192) من شواهد الإنصاف في مسائل الخلاف، ج4، ص 455.

(193) أسرار العربية، ص 154.

(194) شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، ج1، ص238، وانظر أسرار العربية، ص 155.

(195) المرجع نفسه، ج1، ص 238.

(196) أسرار العربية، ص 165.

(197) شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري، خالد بن عبد الرحمن، تحقيق محمد باسل، دار الكتب العلمية، بيروت، ص 14.

(198) الخصائص، ابن جني، ج3، ص 83، وانظر الأشباه والنظائر في النحو، ج2، ص 147.

(199) أسرار العربية، ص 174.

(200) شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، ج2، ص 314.

(201) همع الهوامع، السيوطي، ج2، ص461.

(202) المصدر نفسه، ج2، ص 165.

(203) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج4، ص 13.

(204) أسرار العربية، ص 176.

(205) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج1، ص48.

206(206) المرجع نفسه، ج1، ص48.

(207) المعجم الوافي في أدوات النحو العربي، صنعه د/ علي توفيق الحمد ويوسف جميل الزغبي، دار الأمل، الأردن، ط2. 1414هـ-1993م، ص 103، وانظر شرح ابن عقيل، ج1، ص48.